# المحاضرة الثامنةالمفاوضات والاستقلال 1960-1962

**مقدمة:**

كان للثورة التحريرية دور في تغيير المواقف الفرنسية والدولية خاصة مع تأثير الثورة التحريرية على الأوضاع منها:

سقوط الحكومات المتتالية نتيجة لاحتدام الثورة والنفقات المالية الكبيرة التي رصدت لها من ميزانية الدولة.

تأثير الرأس العام الفرنسي الذي أدى إلى انقسام الرأي العام الداخلي بين مؤيد للحل السلمي للقضية الجزائرية ومعارض له داخل فرنسا.

تغير الموقف الدولي والعالمي حول القضية الجزائرية خاصة بعد تسجيلها في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة.

## بداية الاتصالات:

تعود الجذور الأولية للاتصالات الفرنسية الجزائرية إلى 1956 والتي أعقبها اختطاف الطائرة المقلة للزعماء الجزائريين في 22 أكتوبر 1956.

في 25 إلى 29 جوان 1960 تحدد مفاوضات "مولان" الفرنسية برئاسة السيد أحمد بومنجل عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية والسيد محمد الصديق بن يحي للحكومة المؤقتة إلى "روجي موريس" الأمين العام لوزارة الخارجية، انتهت هذه المفاوضات بالفشل بعدم اعتراف فرنسا بجبهة التحرير الوطني كمفاوض وحيد وشرعي للشعب.

وقضية فصل الصحراء عن الجزائر وإطلاق سراح الزعماء ووقف إطلاق النار.

## سقوط الجمهورية الفرنسية الخامسة:

كان لضربات جيش التحرير الوطني في الجبال والصحاري والقوات المساعدة له من الفدائيين في المدن والقرى، والمظاهرات والمسيرات الشعبية التي تطالب بالاستقلال، والانتصارات السياسية في المحافل الدولية، وإنشاء خلايا جبهة وأفواج جيش التحرير الوطني عبر التراب الوطني، والتفاف الشعب الجزائري بثورته تحت قيادة جيش وجبهة التحرير الوطني، تأثير بالغ أدى إلى حدوث الأزمات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية الفرنسية، والتي كادت أن تؤدي إلى حروب أهلية في فرنسا والجزائر بين الفرنسيين وغلاة المعمرين والقوات المسلحة، كما تعاقب على حكم الفترة ما بين 1954-1958 عدة حكومات في محاولتها لعلاج الأزمة والقضاء على الثورة مثل الربع ساعة الأخير "لاكوست".

إضافة إلى فشل الجمهورية الفرنسية الخامسة تحت رئاسة الجنرال ديغول الذي جاء لإنقاذ فرنسا من حرب الجزائر، كما أنقذها في الحرب العالمية الثانية، الا أن إرادة وعزيمة الشعب الجزائري والتفافه الى جانب قيادته الثورية السياسية والعسكرية، أثر على قرارات فرنسا، وأصبح يهدد وجودها، كما انتهى الى انقلاب العقداء على الجنرال ديغول الذي اضطر الى مهادنة الجزائريين ومن ثم قبول التفاوض معهم دون شروط مرغما.

## المناورات الفرنسية:

بعد أن فشلت السلطات والقوات الفرنسية في سياسات الأرض المحروقة، ومتابعة جيش التحرير الوطني بعمليات التطويق والتمشيط، والمناطق المحرمة، وتجارب الأسلحة الكيماوية وتحت تأثير الرأي العام الدولي المندد بسياسات فرنسا القمعية، عمدت الى سياسات المراوغة عن طريق العروض السياسية المختلفة وسياسات المناورة كسياسات"كالجزائر الجزائرية، وسياسة سلم الشجعان أو الأبطال، وفصل الصحراء عن الجزائر واستغلال الغاز والبترول، وأمام رفض جنود الخدمة العسكرية الفرنسية الالتحاق بحرب الجزائر...، وقيام شبكات فرنسية من الأحرار لمساعدة الثورة وتعاطفها مع الشعب الجزائري...الىقيام المظاهرات والمسيرات في فرنسا بالذات تأييدا للشعب الجزائري في تقرير مصيره وحل القضية الجزائرية... ومساندة الرأي العام الدولي للقضية الجزائرية... أدى الى عزل فرنسا وتضييق الخناق عليها دوليا...،

دفع الجنرال ديغول إلى محاولة الوقوف عن كثب والاطلاع على الوضع الحقيقي بعين المكان، في زيارته عبر أقاليم الجزائر و الإتصال المباشر مع الجماهير الشعبية الجزائرية في المدن والأرياف، لأن كل مراوغاته واستراتيجياته باءت بالفشل أمام يقظة ووعي الشعب الجزائري وتمسكه باستقلال الجزائر، وتشبثه بجبهة وجيش التحرير الوطني الناطق الرسمي باسمه مما أدى إلى فشل زيارة ديغول وبرنامجها، وتكرست وتبددت أحلام المعمرين والأقدام السوداء بالجزائر الفرنسية، وهزمت كل المنظمات والجمعيات والهيئات المدنية والعسكرية في الجزائر وفرنسا لضرب الوحدة الوطنية الجزائرية الترابية والشعبية،.

## الاتصالات السرية:

بدأت السلطات الفرنسية بالاتصال مع جبهة التحرير قبل أن تعترف فرنسا رسميا بالجبهة كطرف محارب وتدخل معها في مفاوضات رسمية، بصفتها الممثل الوحيد للشعب الجزائري وكان هدف فرنسا من هذه الاتصالات هو محاولة المساومة مع قادة الثورة لإيقاف القتال لكن قادة الثورة كانوا يؤكدون على مواقف الثورة التي حددها بيان أول نوفمبر وميثاق الصومام، وهذا لوضع نهاية لحرب الجزائر، وقد أجريت خمسة من هذه الاتصالات: واحدة في القاهرة واثنين في بلغراد واثنين في روما.

### لقاء القاهرة:

في طريق عودته من رحلة نيودلهي وكراتشي توقف وزير الشؤون الخارجية السيد "كريستيان بينو" في القاهرة حيث أجرى في مارس 1956 محادثات مع الرئيس جمال عبد الناصر، اقترح عليه افتتاح محادثات سرية مع الجبهة، حيث حاول رئيس الدولة المصرية الحذر من الاستفسار عن الاقتراحات الفرنسية، كما كلف غي مولي جورج غورس بنقلها إلى القاهرة. حيث رفضت جبهة التحرير الوطني ذلك المقترح، الاأنه ولأسباب تكتيكية حافظ على مبدأ إبقاء الصلة.

وقد مثل جبهة التحرير محمد خيضروالذي سيكون محاوره الفرنسي جوزيف بيغارا، ولم ينضم جورج غورس الموجود بالقاهرة مباشرة إلى المحادثات التي افتتحت في 10 أفريل واستمرت المحادثاتلمدة شهر.

استعاد بيغارا تلك الاقتراحات وطورها، والتي تقضي انتخاب جمعية تشريعية بهيئة خاصة موحدة تكون لها صلاحيات على كل الشؤون الجزائرية، عدا المتعلقة بوضع الفرنسيين الشخصي الذي يبقى من صلاحية برلمان العاصمة، ويقوم السفير المقيم بفرنسا في الجزائر بمهمة رئيس حكومة لا تتمتع أعضائها برتبة وزير، على أن تجرى الانتخابات بعد توقف المعارك.

أكدمحمد خيضر علىأن المحاورين الجزائريين يجب ألا يكونوا من غير الذين تعينهم الجبهة، التي لن توافق على أن تتفاوض مع فرنسا إلا بشرط اعتراف الحكومة الفرنسية باستقلال الجزائر، والاعتراف بسيادتها، بعد ذلك يمكن انتخاب مجلس جزائري تنبثق عنه حكومة يناط بها التفاوض على الاتفاقيات الفرنسية الجزائرية المقبلة.

كما أكد خيضر بأنه يجب الحصول على موافقة قادة جبهة التحرير الوطني في الداخل ويسأل بالتالي محاوره أيا تكون النتائج ما إذا كانت الحكومة الفرنسية تضمن عند الاقتضاء سلامة وفد الخارج الموجود في القاهرة، لكي يذهب ويحصل على رأي المقاومة في الداخل بعد استشارة جورج غورس أجاب بيغارا بالنفي، لكن أضاف بأنه باستطاعته هو شخصيا أن يشكل وسيط بين القاهرة والمقاومة، وباختصار فإن خطة غي مولي كانت عبارة عن محاولة لإنشاء مجلس سياسي تشريعي محلي يقوم بإصدار قوانين لا تنطبق على الأوروبيين، وإنشاء نظام سياسي يتمتع بالاستقلال الذاتي فقط، وفي يوم 20 مارس 1956 اتضحت الصورة أكثر حيث أوضح غي مولي أنه كان يحبذ فكرة إجراء المفاوضات مع الجزائريين في صورة مائدة مستديرة في روما يحضرها ممثل في الجبهة وممثل آخر عن جمعية العلماء المسلمين، وثالث عن جمعية مصالي الحاج، لكن جبهة التحرير رفضت العرض باعتبارها الممثل الوحيد للشعب.

### لقاء بلغراد الأول:

بعد لقاء بريونيفي 18 يوليو 1956 أدت مساعي الرئيس اليوغسلافي تيتو في نفس الاتجاه إلى عقد سلسلة من اللقاءات، فبعد عبد الناصر وافق تيتو على رعاية اتصالات جديدة مقدما بلاده لاستضافتها، وعلى إثر لقاء غي مولي مع بيبلر سفير يوغسلافيا في باريس افتتحت محادثات في بلغراد، توصل الطرفان بعد 48 ساعة من المحادثات على اتفاق مشترك على إجراء "نقاشات أولية ورسمية ومباشرة بين ممثلي الحكومة الفرنسية وممثلي الجبهة"، وحدد اجتماع آخر بين 15 و20 أوت، وردا على أمحمد يزيد الذي سأله إذا ما كانت هذه الصيغة تلزم حكومته أجاب بيار كومان أنه عليه استشارة غي مولي، واقترح عليه البقاء في روما حيث سيرد عليه اتصال حول هذا الموضوع، وبالفعل وصل الاتصال في 21 جويلية وهذا هو نصه:

النقاشات حول وقف إطلاق النار لا يمكن أن تكون إلا:

شبه رسمية وسرية.

رسمية وغير سرية.

ونتيجة للمبدأ أعلاه: يستحيل على الأسس الحالية إعطاء طابع رسمي للنقاشات المتوقعة أثناء لقائنا.

على العكس طالما أن النقاشات معتبرة تمهيدية وسرية وشبه رسمية.

من أجل تسريع موعد النقاش المباشر والرسمي وغير السري حول وقف إطلاق النار نحن مستعدون لتكثيف اجتماعات النقاش السري وشبه الرسمي، لم يرض هذا الرد جبهة التحرير إلا أن الاقتراح قد قبل.

### لقائي روما:

7 أوت 1956أحمد فرنسيس وا محمد يزيد في إحدى مقاهي روما، في الساعة 12 مع بيار كومان استمر اللقاء ساعة، اتفقوا خلاله على موعد في اليوم التالي في الساعة 12 وتم في الساعة الواحدة في مطعم بعيد عن الأنظار، حيث دامت المحادثات ساعة وأربعين دقيقة.

أكد مندوبو الجبهة أنهم لم يوافقوا على هذا اللقاء إلا لكي يظهروا حسن النوايا لأنها قد تتخذ طابع نقاش بين الجبهة والفرع الفرنسي للأممية العمالية، فلفت بيار كومان نظرهم إلى أنه في بلغراد كما في روما لم يكن مفروضا من حزبه بل من رئيس الحكومة واقترح الصيغة الآتية: "النقاشات تمهيدية سرية بين ممثلين رسميين لرئيس الحكومة وممثلين لجبهة التحرير الوطني" وفي هذه الأثناء شعرا فرنسيس ويزيد أنهما أمام وضع جديد وعليهما استشارة أصدقائهما، بالاستثناء إلى ذلك تحدد موعد آخر ما بين 31 أوت و5 سبتمبر.

تواصلت الاتصالات بين الوفد الفرنسي الذي أصبح يقوده "بيير هيربو" و"كازيل" والوفد الجزائري الذي يقوده "محمد خيضر" و"امحمد يزيد" "عبد الرحمان كيوان"، وقد اقترح الوفد الفرنسي على الوفد الجزائري في هذه الاجتماعات أن تقبل الجزائر بالاستقلال الداخلي والاستقلال إداريا واسعا محصور بصلاحية محددة تشمل سلطة تنفيذية وتشريعية والسلطتان ستعنيان بكل المواد التي لم يعلن أنه تدخل في إطار الصلاحية المشتركة ستكون ميادين الصلاحية المشتركة موضع دراسات وقرارات مشتركة للهيئة بين ممثلي الحكومة الفرنسية وممثلي السلطة التنفيذية الجزائرية وفقا للترتيبات سوف يجري إعدادها تدخل ضمن الصلاحيات المشتركة:

* الحريات العامة والحقوق الفردية.
* المسائل العسكرية.

الشؤون الخارجية.

التخطيط الاقتصادي والمشاكل المالية.

إذا قبلت هذه القرارات يمكن أن نفتح مفاوضات رسمية وعلنية وسوف تفصل بين التفاوض والانتخابات مرحلة انتقالية وتبقى على بساط البحث مسألة السلطة المكلفة بتصريف الأعمال الجارية خلال هذه المرحلة

بعد تبادل وجهات النظر عاد كل وفد إلى مقر عمله لاطلاع المسؤولين هناك على فحوى المفاوضات على أن يلتقيا من جديد يوم 22 سبتمبر 1956 بمدينة بلغراد.

### لقاء بلغراد الثاني:

في هذا الاجتماع تغيرت تشكيلة الوفد الجزائري، حيث أصبح يقوده الدكتور الأمين دباغين ومحمد خيضر، وحضر هيربو وحده هذه المرة. في هذا اللقاء تقدم الوفد الفرنسي بمقترح محدد إمكانية التفاوض على أساس استقلال ذاتي واسع في ميدان التسيير.

كان رد فعل الوفد الجزائري قاطعا قبل أي نقاش بالأساس، مؤكدا بالمناسبة التمسك بالاستقلال كشرط مسبق للتفاوض.

أعلن هيربو الذي بدا متفاجئا "لا يمكن لأي حكومة فرنسية أن تتلفظ بكلمة "استقلال" يتعلق بالجزائر دون أن يطاح بها فورا"، واقترح مع ذلك صيغة "حق الشعب بتسيير أموره بنفسه".

وباختصار فإن المفاوضات فشلت في عهد غي مولي، حيث أصبح الرأي الغالب أن الاتصالات معهم يمكن أن تؤثر سلبا على بعض أصدقاء القضية الجزائرية لأنها في مجرد مناورة من غي مولي لجبر خاطر دعاة الحل السلمي.

في الوقت الذي توقفت فيه المفاوضات الجزائرية الفرنسية في شهر نوفمبر من عام 1960 برزت في الأفق فكرة عقد قمة مغاربية ، بهدف خلق كتلة مغاربية موحدة متعاونة مع فرنسا في فرنسا المقبلة، أي بعد حصول الجزائر على استقلالها وتحقيقا لهذا الهدف توجه وفد الجبهة إلى المغرب للاجتماع مع ملك المغرب محمد الخامس.

تم في هذا الاجتماع الاتفاق على أن حضور الوفد الجزائري في ندوة تونس يمكن أن يسير سبل التقارب بين الجبهة وفرنسا، ويفتح الطريق أمام الحل السلمي للمشكلة الجزائرية، وبناء على ذلك تقرر أن يسافر الوفد إلى تونس عن طريق أوروبا تجنبا للمجال الجوي الجزائري، وهكذا جاء الاختيار السفر على متن طائرة خاصة، وبينما كانت الطائرة تتجه إلى هدفها تصدت لها طائرات حربية فرنسية، وأرغمتها على الاتجاه نحو الجزائر والهبوط في مطار العاصمة، واقتيد الزعماء الخمسة، إلى المعتقلات الفرنسية ليتعرضوا للتحقيق والتعذيب، وبهذا الاختطاف للزعماء توقف مسار المفاوضات إلى غاية انهيار الجمهورية الرابعة في ماي 1958 ووصول ديغول للحكم في فرنسا.

### مفاوضات مولان:25/26/ جوان 1960:

بتاريخ 16 سبتمبر 1959 أعلن ديغول عن حق الجزائريين في تقرير المصير وهذا في خطاب مذاع ومتلفز، حيث حذرهم من أنهم إذا اختاروا الانفصال فإن فرنسا ستوقف كل دعم ومساندة وأنها ستقوم باللازم لتجميع الجزائريين الراغبين في البقاء فرنسيين.

وقد أثار التصريح حفيظة بعض القوى الفرنسية بالجزائر، وظهر التمرد والعصيان وتكونت الجبهة الوطنية الفرنسية بكل سرية، كما تهجم الجنرال ماسو على سياسة ديغول، وأقدم بيار لاغيار هو وطلاب جامعة الجزائر على الاعتصام في قاعتها وأقسموا أن يجعلوا منها حصن الجزائر الفرنسية.

وفي 29 جانفي ظهر ديغول على شاشة التلفزيون بلباسه العسكري ليؤكد بأن حق تقرير المصير للجزائر هو المخرج الوحيد الممكن، وأنه سيستعمل القوة ضد كل خارج عن القانون، وخضع الجميع لأوامره وأخليت المراكز، وحوصر المتمردون الذين انسحبوا وعاد الهدوء إلى الجزائر وسيطر الجيش الفرنسي على الوضع ،

ما الرأي العام الفرنسي بتعدد اتجاهاته بدا أنه حتى المؤيدون للسياسة الديغولية، كان يحز في نفوسهم التفريط في الجزائر، وهم بذلك لا يستطيعون إخفاء مشاعرهم حتى وإن لم يصرحوا بنا علنا.

وهكذا لم يكن من السهل كما يرى ديغول إقناع الفرنسيين بالتخلي عن الجزائر ولذلك سار بمهل، خطوة خطوة ليهيئ الفكر الواقع حتى يبقى سيد الموقف، وقد عاد إلى زيارة الجزائر في شهر مارس 1960 برفقة ضابط جيش وطاف بعدة مواقع عسكرية فرنسية، بين فيها أن المهمة لم تنته، وأنه يجب البحث عن الخصم والتغلب عليه أما إنشاء الجزائر جزائرية فليست بقرار من الأمة الفرنسية، وقد هاجمته الصحافة الفرنسية ووصفت رحلته برحلة المطاعم وأثارت حوله غليان مما حمل جبهة التحرير الوطني على إصدار بيانات حربية وزادت من الضغط عليه.

وفي14 جوان 1960 وجه ديغول خطابا إلى الشعب الفرنسي جاء فيه ما يخص الجزائر ما يلي: "ما مصير الجزائر؟ أنه لم يدر في فكري قط انني سأتمكن بين لحظة وأخرى أن أحل هذه المعضلة منذ 130 عاما... ولكن بتاريخ 16 سبتمبر انشق الطريق السوي الذي يؤدي بنا نحو السلم... أن حق الجزائريين في تقرير مصيرهم هو الحل الوحيد الممكن لمأساة معقدة..."، ووجه كلامه لثوار جبهة التحرير الوطني يدعوهم إلى المجيء لأنه في انتظارهم.

وبعد ذلك الخطاب مباشرة عقدت الحكومة المؤقتة اجتماعا سريا وردت عليه يوم 20 جوان في بيان أكدت فيه أنها مستعدة للتفاوض، وأنها قررت إرسال وفد برئاسة فرحات عباس لمقابلة ديغول، وأدى ذلك إلى لقاء والذي جرى بين 25-29 جوان بمدينة مولان الفرنسية.

### وقائع لقاء مولان:

أرسلت الحكومة الجزائرية المؤقتة مندوبين عنها هما: "أحمد بومنجل" "محمد الصديق يحي"، أما الوفد الفرنسي فكان يقوده "روجي موريس".و"العقيد ماتون"، أخذ الوفد الجزائري طائرة مروحية من الجوية التونسية باتجاه مطار "أورلي"، حيث نقل في طائرة مروحية إلى فندق محافظة مولان.

استمرت المحادثات خمسة أيام كل واحد منها كان نسخة من الأيام الأخرى: يأتي الوفد الفرنسي صباحا من باريس تعقد جلستا عمل في اليوم، واحدة صباحا وأخرى بعد الزوال، يكرر فيها الوفد الفرنسي التعليمات التي أتى بها من باريس، ويقدم الوفد الجزائري التعليمات التي جاء بها من تونس، ثم يفترق المندوبون ويلتقون في اليوم التالي من دون جديد.

أراد الجزائريون لقاءا في القمة بين ديغول وعباس على رأس الوفد، طالبوا أن يستقبل في باريس وتكون له حرية التحرك في فرنسا ويرى من يشاء، ويدلي بالتصريحات التي يراها مناسبة ويزور الخمسة الذين يريدون إطلاق سراحهم للمشاركة في المحادثات، وتمنى للمفاوضات وفدا فرنسا حكوميا ليس فيه عسكريون، وهذا بدون وقف القتال مسبقا وعلى كل ذلك كان الفرنسيون يردون بالنفي: "كلا لن يكون، من المستحيل أن نقبل هذا" مذكرين أن ديغول تكلم عن التحادث من أجل وقف القتال والتفاهم على مصير الأسلحة والمقاتلين، وأنه لن يقابل في باريس رئيس حكومة لا تعترف بها فرنسا رئيسا له عناصر مسلحة لا تزال تقتل مواطني الجنرال "المضيف" في الجزائر وفي فرنسا.

بعد خمسة أيام من حوار الطرشان هذا، غضب ديغول وقال: "أنهم يريدون جذب الاهتمامات الدولية كفانا من كل هذا"، حررت الحكومة الفرنسية البيان الختامي وحدها وقال الجنرال "دوغاستين" للجزائريين: "لقد سئمنا، عودوا إلى منازلكم... وسننشر بيانا يعلن نهاية المقابلات".أصدرت الحكومة الفرنسية بيانا أعلنت فيه نهاية اللقاء ولم تتحدث عن القطيعة أو الفشل، مكتفية بالقول أن الحكومة الفرنسية أطلعت مبعوثي جبهة التحرير الوطني على الشروط التي يمكن أن تتم ضمنها المحادثات، وفي اليوم نفسه أعلنت الحكومة المؤقتة بدورها فشل المحادثات وأمرت وفدها بالعودة إلى تونس. ولم يكتب لهذا اللقاء النجاح، بسبب المعاملة التي عومل بها وفد الجبهة في باريس، فالحكومة الفرنسية لم تعاملهم على أساس مفاوضين بل عاملتهم على أساس "متمردين"،

إضافة إلى إصرار الطرفين على شروطهما، تلك الشروط التي كان يعلم مسبقا بأن الطرف الآخر سيرفضهامحادثات لوسارن:20/ 02/ 1961:

مباشرة بعد ظهور نتائج الاستفتاء الخاص بتقرير المصير في الجزائر والذي اعتبر في الأوساط السياسية بمثابة مباركة شعبية من طرف الفرنسيين للدخول في مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني، شرع ديغول في إجراء اتصالات مع سياسيين سويسريين، بقصد استئناف المفاوضات بين الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية.

وقد أثمرت هذه الوساطة التي لعب فيها السيد أوليفي لونفغ الدور الرئيسي إلى لقاءات سرية أساسية، مهدت لبدء المفاوضات في سويسرا بمدينة لوسارن يوم 20 فيفري 1961 ومدينة نوشي تال يوم 05 مارس التالي.

### لقاء لوسارن:

مثل الحكومة المؤقتة كل من الطيب بولحروف ممثل الجبهة في روما، وأحمد بومنجل ومثل رئيس الجمهورية الفرنسية جورج بومبيدو وبرنودولوس.

في هذا اللقاء كلف الممثلان الفرنسيان بالاستفسار عن نوايا الجبهة، وعما كانت تراه بشأن الحاضر والمستقبل، أي كيفية حل المشكل والأهداف البعيدة فيما يخص العلاقات بين الجزائر المقبلة وفرنسا، من جهة أخرى كان بومبيدو مكلفا أيضا باطلاع الجبهة على رؤية الحكومة الفرنسية للمشكل بكامل جوانبه، من أجل ذلك أعطى ديغول لمندوبه تعليمات سرية مكتوبة تضمنت النقاط نفسها التي كشفت عن الأوساط الجزائرية على إثر هذه الاتصالات، تناولت هذه النقاط الملفات الكبرى التي كان لابد من معالجتها لإنهاء الحرب، في هذا الصدد قال بومبيدو لبومنجل وبولحروف نقلا عن رئيس الجمهورية الفرنسي:

**أ/فيما يخص الاستقلال وطبيعة العلاقات المقبلة بين البلدين:** يمكن للجزائر إذا قرر ذلك تقرير المصير، أن تتحول إلى دولة مستقلة وفرنسا ليس لها أي اعتراض على هذا الاستقلال، لكنها حريصة على معرفة طبيعة العلاقات التي ستربط بين البلدين، إذا اختارت أغلبية السكان الانفصال، فإن فرنسا ستستخلص النتائج المترتبة على ذلك وسوف تتخذ التدابير اللازمة، بما في ذلك بقاؤنا في المناطق لحماية السكان الذين يريدون أن يظلوا فرنسيين، وفي مجال الدفاع سنحتفظ مهما كان الأمر بقاعدة المرسى الكبير... إذا وقع اختيار السكان على المشاركة مع فرنسا، فإننا سنكون مستعدين للتباحث في هذا، هذه المشاركة تقتضي ضمانات لأوروبي الجزائر بحيث يكون لهم، دون التخلي عن وضعهم الفرنسي في نظر فرنسا مشاركة مضمونة في الحياة العامة الجزائرية.

**ب / فيما يتعلق بالصحراء:** الصحراء بحر داخلي مع الكثير من الأطراف المجاورة والجزائر ليست وحدها، فالمجال الصحراوي يجب أن يكون موضوع لاتفاق دولي بين فرنسا والدول المجاورة.

في هذا الإطار كانت فرنسا مستعدة للنقاش مع الجبهة، لكن ومع القوى السياسية الأخرى أيضا "حول ضمانات تقرير المصير والأسئلة التي ستوجه إلى الناخبين".

فرنسا مستعدة لإجراء مناقشات رسمية حول المواضيع الهامة، ولكن قبل ذلك لابد من تحقيق شرط مسبق وهو إيقاف العنف. وبهذا الخصوص كان الحديث مرفوضا عن الحرب ووقف القتال الذي يعني الاتفاق بين المتحاربين على المسائل السياسية والعسكرية التي تشكل موضوع النزاع بينهما.

بدلا من ذلك كان ديغول يريد الاتفاق على "هدنة" أي فقط إيقاف المعارك بين الطرفين دون الاتفاق بالضرورة على حل نهائي لنزاعهما، بعد توقف المعارك وإرساء القواعد الأساسية لاتفاق سياسي سيطلق سراح الخمسة.

للمشاركة في المفاوضات ويصبح اللقاء بين فرحات عباس وديغول ممكنا، إذا كانت الجبهة موافقة على هذه المنطلقات فإن المفاوضات يمكن أن تبدأ.

لحل المشكلة في شهر فيفري 1961 جزائر منقوصة من الصحراء ومن المناطق التي سوف يجمع فيها الأوروبيون، ويبقى فيها الجيش الفرنسي إذا تم الانفصال.

وفي حالة المشاركة "هناك جزائر مستقلة" من دون الصحراء أيضا تتألف من "قوميات"، تحظى الأقليات الأوروبية فيها بامتيازات خاصة مضمونة بواسطة اتفاق مع الدولة الجزائرية.

### لقاء نيوشتال:

الأحد 05 مارس الأشخاص أنفسهم، لكن هذه المرة في إحدى قاعات أوتيل تريمينوس في نيوشتال، السيناريو لم يتغير، فأوليفي لونق يسهر عليه في هذا اللقاء، أقر بومبيدو بأن ديغول يشرع في مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني، ومحادثات مع الأطراف الأخرى، وأثار من جديد فكرة "الهدنة" التي قال سيتبعها إطلاق سراح الخمسة، ورفض أي مناقشة حول الصحراء من الناحية الجوهرية، مع قبول التطرق إلى نقاط تقنية تخص الإطارات والتقنيين ورؤوس الأموال والاستشارات، واقترح الصيغة التالية: "إعلان عام عن الاختلاف حول السيادة الشعبية وتأجيل التفاوض بعد تقرير المصير".

موقف الجبهة لم يتبدل هو الآخر في هذا اللقاء، كانت مشكلة الصحراء في غاية الأهمية والخطورة بالنسبة إلى الجبهة، فلم يكن واردا أن تقبل باستقلال خمس الجزائر وبقاء أخماسها تحت السيطرة الفرنسية، وكان تأجيل النقاش في هذه المشكلة كماكاناقتراح مرسول ديغول ينطوي على خطر كبير ليس أقلمن احتمال نشوب حرب جديدة من أجل توحيد البلاد مع احتمال حدوث مناورات من طرف القوات المحتلة لكسب تأييد الدول المجاورة للصحراء، لاسيما أن المغاربة كانوا يضغطون على الجزائر للحصول على مطالبهم الترابية.

بالنسبة للقضايا الأخرى طلب من الجزائريين أن يقدما الخطوط العريضة لتصورات الجبهة حول المستقبل، ولكن مندوبيها امتنعا عن الدخول في أي نوع من التفاصيل، مقتصرين في إجاباتهما على العموميات، النقاط الواضحة عندهما هي التي كانا قد عبرا عنها في اللقاء السابق وهي المتعلقة بالمبادئ الثابتة التي ما فتئت الجبهة تعلنها وتجدد تأكيدها، هذه المرة كذلك قال بومنجل لبومبيدو: "نريد مناقشة ضمانات تقرير المصير، الجزائر واحدة بما في ذلك الصحراء، الشعب الجزائر واحد، وما تقرره الأغلبية ينطبق في كامل التراب الوطني والحكومة الجزائرية المقبلة هي التي سوف تسوى مع فرنسا ضمانات الأوروبيين، وأساليب التعاون بين البلدين وقضايا الدفاع، وهي كلها مواضيع لا نستطيع مناقشتها الآن".

بالنسبة لوقف القتال أيضا لم يتغير شيء، فقد ظل مرتبطا بالاتفاق على المسائل الأخرى.

إجمالا أثبتت اللقاءات السرية في لوسارنونيوشتال أن المواقف متباعدة، لكن لمس كل من الطرفين الرغبة عند الآخر في حل المشكل، وقد قبل الطرف الفرنسي أثناء هذه الاتصالات بأن تكون الجبهة هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري، وتبقى المناقشات حول الصحراء مفتوحة، وقد قبلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أن تشرع في المفاوضات الرسمية.

## المفاوضات الرسمية:

### مفاوضات ايفيان الأولى: ماي 1961:

نظرا للأصداء الإيجابية التي حققتها الديبلوماسية الجزائرية للثورة على المستوى المحلي والدولي، اضطر ديغول الى إيجاد تسوية للقضية الجزائرية، فأعلن عن استعداده لفتح مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني كممثل وحيد للشعب الجزائري، فأصدر بيانا في 07/ 04/ 1961 يحدد بداية المفاوضات، وفي 20 ماي 1961 أرسلت فرنسا وفدا رسميا الى مدينة ايفيان على الحدود الفرنسية السويسريةيرأسه لويس جوكس، بصفته وزير الشؤون الجزائرية، أما الوفد الجزائري فترأسه كريم بلقاسم والى جانبه كل من محمد بن يحي وأحمد فرانسيس والطيب بولحروف ورضا مالك المتحدث الرسمي باسم الوفد الجزائري.

انطلقت المفاوضات رسميا بين الطرفين واستمرت مدة 3 أسابيع الى 13/ جوان 1961 عبر 13 جلسة، توقفت بأمر من ديغول.

طرحت في هذه المفاوضات مجموعة من الاقتراحات لكلا الطرفين بخصوص وقف إطلاق النار، وقضية الصحراء، ووضع المستوطنين في حالة الاستقلال، والقواعد العسكرية.

#### محادثات لوغران 20/ 27/ جويلية1961:

بعد تعليق مفاوضات ايفيان، سعت الجبهة الى الاتصال بالدول الشقيقة والصديقة، فأرسلت بعثات الى المغرب الأقصى، ليبيا، مالي..فتحصلت على دعم هذه الحكومات واعترافهم بالصحراء الجزائرية، كما دعت الشعب الجزائري للقيام بمظاهرات في الفاتح من جويلية 1961 تزامنا مع استئناف المفاوضات.

انطلقت المحادثات في 20/ جويلية 1961، بوساطة سويسرية في لوغران غير بعيد عن ايفيان، اختلف الطرفان حول صيغة المحادثات ذاتها فيما يخص قضية الصحراء دائما وضمانات تقرير المصير وغيرها من القضايا، أمام تعنت الوفد الفرنسي المفاوض الذي رفض الدخول في النقطة الثانية من جدول المفاوضات والخاصة بالفترة الانتقالية، ما جعل المفاوضات تتوقف من جديد في 28 جويلية 1961.

#### لقاء بال السويسرية:28/ 29/ 10/1961:

استؤنفت المحادثات بين الطرفين حول استفتاء شامل للتراب الوطني بما فيه الصحراء الا أن الوفد الفرنسي رفض توضيح موقفه.

#### مفاوضات لي روس:11-19 /02/ 1962:

توصل الطرفان الى اتفاقات مبدئية حول العديد من المواضيع والقضايا الهامة على غرار قضية الصحراء والتعاون العسكري والقواعد العسكرية، والأقلية الاوربية، وتم الاتفاق على عقد ندوة رسمية نهائية لتسوية المسائل العالقة وإعلان وقف إطلاق النار...

### مفاوضات ايفيان الثانية 7/ 18/ 0/ 1962:

وافق المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس المنعقد بين 22/ 27/ 02/ 1962 على نص اتفاقيات ايفيان وجزئياتها.

7/ مارس 1962: افتتحت المفاوضات من جديد وكان من أهم القضايا كما سبق مسألة الصحراء والمسألة العسكرية التي كانت نقاطا حساسة ولم يتم التوقيع عليها الا عشية 18/ مارس 1962، في اليوم الذي أعلنت فيه قيادة جبهة التحرير عبر إذاعة تونس وقف القتال في كافة أنحاء التراب الجزائري ابتداءا من 19/ مارس 1962 على الساعة الثانية عشر ظهرا.

وكان ذلك انتصارا للشعب الجزائري وقيادته الثورية، ومن ثم الدخول في مرحلة انتقالية لتنظيم البلاد واعداد الشعب للاستفتاء العام حول تقرير المصير وإعلان الاستقلال، وبذلك أجريت الانتخابات أو الاستفتاء في 01/ جويلية 1962، وصوت الشعب بالأغلبية لصالح الاستقلال.